

تقرير فحص مراجعى الحسابات المستقلين حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

الموقرين

إلى السادة / مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة للبنك السعودي البريطاني (البنك) والشركات التابعة له (ويشار اليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ ، والقوائم المرحلية الموحدة للدخل والدخل الشامل لفترة الثلاثة والستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والقوائم المرحلية الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتديقات النقدية لفترة السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية الأخرى ("القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة"). إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتياطات الفحص (٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل المنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشمل فحص المعلومات المالية المرحلية على توجيه استفسارات، بشكل أساسى، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلاً وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكل الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبدي رأياً حول المراجعة.

نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباها ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح (٤) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح (٤) مع التحليل المعد من قبل البنك لنقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهرية.

كي بي أم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

ص.ب ٩٢٨٧٦

الرياض ١١٦٦٣

المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز عبدالله النعيم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٩٤



٢٥ يوليو ٢٠١٨
١٢ ذي القعده ١٤٣٩ هـ

إرنست و يونغ
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز عبد الرحمن السويلم
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٢٧٧

